حديث نشرته صحيفة «واشنطن بوست» الى ان القمة العربية المنتظرة «قد تؤيد اختيار قيادة جديدة لـ م.ت.ف. او تؤيد جماعة اخرى غير التي يرأسها ياسر عرفات لكي تتعاون معه في جهوده من اجل تحقيق السلام. واشار الى ان عرفات عجز عن التوصل الى اتفاق معه لبدء مفاوضات مع الولايات المتحدة واسرائيل (**الاهرام**، ١٢/٦/١٩٨٦).

وقد المحت الاوساط الفلسطينية الى ان الاردن، كما كان الحال مع سوريا في العام ١٩٨٣، يحاول ايجاد بدائل فلسطينية لـ م.ت.ف. وذلك انسجاماً مع الدعوة الاميركية ـ الاسرائيلية، التي كانت احد الموضوعات التي بحثتها رئيسة وزراء بريطانيا مع شخصيات فلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، في اثناء زيارتها الاخيرة لاسرائيل. وجاءت حركة الانشقاق التي قادها عطاالله عطاالله، في كنف النظام الاردني اشارة الى مثل هذا التوجه، على الرغم من ان قيادة م.ت.ف. لم تول الانشقاق اهتماماً، نظراً لعدم اهمية الذين قاموا به. وقد «اتهم المتحدث باسم م.ت.ف. احمد عبدالرحمن، المخابرات الاردنية بمساندة حركة الانشقاق التي يتزعمها عطاالله عطاالله (ابو الزعيم)، وطالب السلطات الاردنية بالعمل على انهاء المسرحية التي يقوم بها ' ابو الزعيم ' » (**الاهرام**، ٣/٦/١٩٨٦).

ولم تتوقف الامور عند حدود دعم الاردن لـ «ابو الزعيم»؛ اذ بدأ حملات مضايقة جديدة طالت الفلسطينيين المقيمين في الاردن، وفلسطينيي المناطق المحتلة. كما اعتبرت العودة للعمل بقانون الانتخابات الاردني الذي اوقف العمل به بعد قمة الرباط ١٩٧٤، مؤشراً على تخلي النظام الاردني عن الالتزام بقرار قمة الرباط القاضي بوحدانية تمثيل الفلسطينيين من قبل م.ت.ف.، وعودة الى الوضع الذي كان قائماً قبل ذلك القرار. وقد ربط المجلس الثوري لحركة «فتح»، في تحليله للظروف الراهنة، بين الدعوة الاميركية لتصفية م.ت.ف. والاجراءات الاردنية «فحين تطرح الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل مسألة ضرب م.ت.ف. وتصفية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني كأولوية رئيسة في التحرك الاميركي، نلاحظ في نفس الوقت والسياق سلسلة من الوقائع والاجراءات المترابطة تتخذها الحكومة الاردنية، وتمس، بشكل مباشر وخطير، جوهر الثوابت الوطنية الفلسطينية... ولقد تجسدت هذه الاجراءات التنفيذية في سياسة التضييق المدروسة.... ضد المواطنين الفلسطينيين في المناطق المحتلة وفي الاردن ومحاولات الاستقطاب القهري... وتنفذ السلطات الاردنية...اقرار قانون الانتخاب الجديد والذي بمقتضاه يجرى تمثيل اللاجئين الفلسطينيين في البرلمان الاردني... كما يلاحظ بشكل واضح تبني بعض الاجهزة الاردنية للدمى المتساقطة واستخدامها لتشويه النضال الفلسطيني » (**وفا** ، تونس، ١٩/٦/١٩٨٦). وكان رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، أشار، في مقابلة صحافية معه، الى وجود ضغوط اردنية على الفلسطينيين الموجودين في الاردن (**التضامن** ، لندن، ١٤/٦/١٩٨٦، ص ١٦).

وقد جعلت الحكومة الاردنية من بيان المجلس الثوري آنف الذكر، ذريعة لاتخاذ قرارها باغلاق ٢٥ مكتباً لـ م.ت.ف.، وابعاد نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، خليل الوزير (ابو جهاد)، من الاردن، على الرغم من ان الوزير يرأس الجانب الفلسطيني في اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة التي شكلت بقرار قمة عربي لدعم صمود الفلسطينيين في الاراضي المحتلة. وجاء في البيان الاردني: «ان هذا الاجراء يأتي رداً على بيان اصدره المجلس الثوري لحركة ' فتح ' [الذي وصفته الحكومة الاردنية بـ] انه مناقض لروح التفاهم ويمس الموقف الاردني» (**الشرق الاوسط** ، لندن، ١٩/٦/١٩٨٦). مع ذلك، اكد بيان الحكومة الاردنية «ان الحملات التي يتعرض لها الاردن من بعض الجهات لن تثنيه عن التمسك بسياسته القومية الثابتة تجاه القضية الفلسطينية في اطار العمل العربي المشترك، وعن مواصلة تعامله مع م.ت.ف. باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني» (**المصدر**